التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

تقرير توليفي جامع

بطرس بطرس غالي

روبير بادانتير
محمد بنونة
الأميرة بسمة بنت طلال
محمد شرفي
بيير كورنيّون
روزيسكا دارسي دي أوليفييرا
ماراك غولدنغ
غوو جيادنغ
هان سونغ– جو
عابد حسين
عطية عناية الله
كيبا مباي
هياشي أُوادا
بروس روسيت
نيكولاس فالتيكوس
أليكسي فاسيلييف

Publié en 2003 par l'Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

Photos de couverture : © UNESCO, sauf photo du haut : © Rapho/Emile Luider

Composé et imprimé dans les ateliers de l'UNESCO

© UNESCO 2003
Printed in France

المحتويات

التمهيد ٥

أولا- العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ٧

حتمية الديمقراطية

مفهوم التنمية

التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

ثانيا- بناء التنمية الديمقراطية ١٥

التنمية الديمقراطية والعولمة

التنمية الديمقراطية والمنظمات الدولية

العوائق التي تقف بوجه التنمية الديمقراطية وكيفية تذليلها

ثالثا- التوصيات والخاتمة ٣١

تأثير العولمة في التنمية الديمقراطية

الشروط القانونية للتنمية الديمقراطية

الشروط الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الديمقراطية

الخاتمة

الملاحق

جدوا أعمال الاجتماعات ٤١

أعضاء الفريق الدولي ٤٥

التمهيد

على الرغم من أن اليونسكو شاركت على مر السنين في مناقشات كثيرة بشأن موضوعي "الديمقراطية" و"التنمية"، فإن هناك مسألة واحدة بقيت لم تبحث بعمق حتى وقت قريب، ألا وهي مسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. وبغية معالجة هذه المسألة، أنشأت اليونسكو في عام ١٩٩٨ الفريق الدولي المعني بالتنمية والديمقراطية (IPDD)، الذي يرأسه السيد بطرس بطرس غالي ويضم شخصيات دولية بارزة.

وبعد أن ناقش هذا الفريق الإطار المفاهيمي وحدد القضايا الرئيسية التي يتعين تناولها، شرع في استجلاء طبيعة الصلة بين الديمقراطية والتنمية، فأقر بأن هناك اتفاقاً واسع النطاق حالياً بوجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، في حين أنهما كانتا تعتبران لوقت طويل مفهومين لا صلة لأحدهما بالآخر. واعترف الفريق بوجه خاص بأن استدامة التنمية العادلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، وأكد أنه لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والاعتراف بالكرامة الجوهرية لجميع بني البشر، ما لم يتمتع الناس بحد أدنى من مستوى المعيشة، الذي يتطلب بدوره توافر حد أدنى من التنمية.

ويجري النظر حالياً في توصيات الفريق الدولي بغية إدماجها في برامج اليونسكو المتعلقة ببناء الديمقراطية. وأود أن أؤكد في هذا الصدد على التقارب القائم بين هذه التوصيات وأولويات برنامج المنظمة، سواء فيما يتعلق بالأسبقية الممنوحة للتعليم الأساسي وجودة مضامينه، أو تعزيز التنوع الثقافي وحرية التعبير، أو فيما يتعلق بالانتفاع بأنواع التكنولوجيا الجديدة ومجتمع المعلومات.

هذا وقد طرأ مؤخراً حدث هام يندرج في نطاق عمل الفريق الدولي، وذلك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ حينما شرع المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل بلبنان،

في تنفيذ برنامجه الجديد للنهوض بالبحوث المقارنة بشأن طبيعة الديمقراطية وتنميتها، مع التركيز بوجه خاص على العلاقة بين التصورات الثقافية والديمقراطية. وسيشجع مركز جبيل، الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو، علاقات التبادل والتعاون على الصعيدين الأقاليمي والدولي، إذ سيكون بمثابة منتدى لنشر نتائج البحوث التي تجرى في موضوع الديمقراطية. وسيسهم بذلك في تنفيذ البرنامج الدولي بشأن الديمقراطية، متابعة للنتائج والتوصيات التي توصل إليها الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية.

ويأتي إصدار هذا الملخص كجزء من جهود اليونسكو لضمان نشر التقرير عن "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية" نشراً واسع النطاق بين الدول الأعضاء، واللجان الوطنية، والشركاء التقليديين للمنظمة. وأدعو هذه الأطراف إلى تنفيذ توصيات هذا التقرير في مجالات اختصاص كل طرف منها.

وأود أن أشكر السيد بطرس بطرس غالي، رئيس الفريق الدولي، وجميع أعضاء هذا الفريق على جدية جهودهم وتوصياتهم الحكيمة.

كويشيرو ماتسورا
المدير العام لليونسكو

أولاً: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

من المهم، عند القيام بتحليل هذه العلاقة، أن نحدد أولاً المقصود بعبارة حتمية الديمقراطية، وأن نحدد ثانياً مفهوم التنمية، وأخيراً، أن نحلل التفاعل بين الديمقراطية والتنمية.

حتمية الديمقراطية

الديمقراطية هي نظام يستطيع المجتمع، في كل مستوى من مستوياته، أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها. ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي إعلان فيينا لعام ١٩٩٣. ويعتبر تعزيز هذه الحقوق واحترام حرية التعبير والرأي شرطين أساسيين لتحقيق الديمقراطية. والاختلافات ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون وجود نظام قضائي مستقل، ودون وجود مؤسسات تضمن حرية التعبير وتكفل توافر وسائل إعلام حرة. إن سلطة التشريع يجب أن يمارسها ممثلون عن الشعب منتخبون من الشعب. ويجب أن يسهر على تنفيذ القوانين أشخاص مسؤولون قانونياً، كما يجب أن يكون الجهاز الإداري مسؤولاً أمام ممثلي الشعب المنتخبين. ومن هنا فإن وجود برلمان يمثل الشعب بالفعل بمختلف فئاته يعد شرطا لا غنى عنه لتفعيل العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يعتبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، من خلال الاقتراع العام، شرطا ضروريا، وإن يكن غير كاف في ذاته، لقيام نظام ديمقراطي.

فيمكن إجمالاً تعريف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يسعه أن يصلح بذاته ما يطرأ فيه من خلل وظيفي. بيد أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن تنحصر في هذا الإطار المؤسسي وحده، بل يجب أن تتجسد أيضاً في ثقافة، وفي تكوين ذهني يعزز التسامح، واحترام الآخر والتعددية، والتوازن، والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع. وعلى عكس المفاهيم التقليدية التي تندرج حصرا في مجال الدولة، فإن مفهوم الثقافة الديمقراطية يقتضي أن تؤخذ في الاعتبار جميع الأطراف الفاعلة الاجتماعية والمالية والحكومية، وغير الحكومية وكذلك العلاقات التي تربط بين هذه الأطراف الفاعلة أو تجعلها تتعارض فيما بينها. ومن ثمّ، فإن مفهوم الثقافة الديمقراطية قد تحوّل، في مواجهة الثورة المعلوماتية، إلى مفهوم جديد ومركّب في آن واحد. لذلك من الأهمية بمكان دراسته دراسة متعمقة لكي يستطيع الرأي العام، في كل مكان، فهم التحديات التي يطرحها هذا المفهوم.

تشكل هذه المبادئ الديمقراطية الأساسية مخزونا من القيم المشتركة التي يمكن وصفها بأنها تراث مشترك للإنسانية. فلا يمكن بدون هذه القيم أن يكون هناك ديمقراطية أو تنمية مستدامة. غير أن الاعتراف بالقيم العالمية لا يعني أنه ينبغي طمس الخصوصيات التاريخية والدينية والثقافية التي تعبّر عن الذات الخاصة لكل مجتمع وكل دولة قومية. فالمبادئ العامة للديمقراطية يمكن أن تتجسد بالفعل في أشكال مختلفة بحسب مقتضى الحال. وعلى ذلك، فإذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي "تكون فيه السلطة السيادية للشعب"، فإن أساليب ممارسة هذه السلطة يمكن أن تختلف تبعا للنظام الاجتماعي ولمستوى التنمية الاقتصادية الخاصين بكل بلد. كما أن هذه الأساليب تتغير مع التطور السياسي والديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

> "طالما لا يكون هناك اعتراف بالمساواة بين مختلف الحضارات ومختلف المجموعات الإثنية وقيمها – وهو اعتراف لا يمكن أن يتم إلا في النظام الديمقراطي – لا يمكن أن تنشأ ظروف عادية لتحقيق التنمية ولا لقيام حوار بين الأمم ..."
>
> أليكسي فاسيلييف

لا يمكن تصور الديمقراطية في غياب الحرية، غير أن الديمقراطية تستلزم أيضاً سيادة القانون وفرض القيود الطوعية المترتبة على هذه السيادة، أي وجود قاعدة تنطبق على الجميع، صادرة عن أولئك الذين اختارهم الشعب لتحديد مضمونها.

أما على الصعيد العملي، فقد اتفق أعضاء الفريق على أن العدالة تشكل أول شرط من شروط الديمقراطية. كما اتفقوا على أن العدالة تضمن ممارسة الديمقراطية بما أن مهمتها هي إعمال مبدأ المساواة أمام القانون، وحق كل فرد في أن يعبّر عن رأيه داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وحقه في أن يُستمع إلى أقواله وأن يدافع عن نفسه. ومن ثمّ، لا تكون الديمقراطية قابلة للاستمرار إلا إذا توافرت لها سلطة قضائية قوية ومستقلة.

وتمثل المشاركة الحرة من جانب المواطنين شرطاً ثانياً بما تتيحه من ممارسة الحق في حرية الرأي في الاختلاف. كما أنها تسمح للمجتمع المدني بالتعبير عن نفسه، ليس فقط على الساحة الوطنية، وإنما أيضاً على الساحة الدولية، وهو أمر غدا ضرورة في عالم تتزايد فيه وشائج الارتباط المتبادل.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد كان الجدل المتعلق بعالمية هذه الحقوق في مواجهة خصوصيات النظم الاجتماعية والتقاليد التاريخية والثقافية والسياقات الاقتصادية التي تتجسد فيها، موضوع نقاشات مطولة. ولكن في ختام هذه المناقشات، أكّد أعضاء الفريق من جديد تمسكهم بأحكام إعلان فيينا لعام ١٩٩٣ التي تنص على ما يلي: "لئن كان من الضروري أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نُظُمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية[١]".

مفهوم التنمية

حظي تحليل التنمية بتوافق واسع في الآراء. فقد أكد أعضاء الفريق بالإجماع على ضرورة فهم التنمية على أنها تشمل مجمل أوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي

(١) إعلان وبرنامج عمل فيينا، الجزء الأول، الفقرة ٥.

والثقافي التي تتطلع إليها الشعوب. وهذا هو معنى "التنمية البشرية المستدامة"، بمفهوم الأمم المتحدة.

ومن ثم فإن التنمية المستدامة هي تنمية متعددة الأبعاد. ومفهوم التنمية لم يعد مقصورا على مجرد التنمية الاقتصادية أو المالية. ولكي تكون التنمية المستدامة كاملة فإنه ينبغي لها أن تشمل أيضا الجوانب الثقافية والاجتماعية، وأن تراعي، بشكل أعمّ، كل العوامل التي تسهم في تحقيق ازدهار الفرد. وبالإضافة إلى ذلك فإن البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم وتشاطر المعرفة تعتبر كلها عوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وهذا هو السبب في أن الحق في التنمية يحتل مكانه الطبيعي ضمن حقوق الإنسان.

هذا التوسع في مفهوم التنمية له آثار عدة. منها أنه يغيّر الرؤية التي كانت لدينا لفترات طويلة عن مشكلة الفقر، فيجعلها رؤية أكثر تشعبا. فالبعد الاقتصادي لهذه المشكلة لم يعد كافيا، على أهميته، لفهمها فهماً كاملاً. إذ أن التحرر من الفقر وإحداث دينامية إنمائية، لا يقتضيان تلبية الاحتياجات المتصلة مباشرة بالبقاء فحسب، وإنما أيضا مجمل الاحتياجات المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم. كما أن ذلك يتطلب تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة بشكل فعّال في اتخاذ القرارات التي تمسّهم. وشدّد أعضاء الفريق أيضا أن "التنمية" و"العدالة" لا ينفصمان لأن التنمية يقتضي توافر قوانين ولوائح واضحة وعادلة.

التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

إن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر. ومما يزيد في قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة. فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل. وعلى العكس من ذلك، فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية

"... تنزع النظم الديمقراطية إلى أن تكون أقل عرضة للاضطراب على الصعيد السياسي، وإن الجمع بين التنمية والديمقراطية يوفر بالفعل مزيداً من مقومات الاستدامة."

بروس روسيت

يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة. والواقع، إذ صحّ أن تعزيز الديمقراطية السياسية لا يكتمل إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مؤاتية للتنمية، كذلك فإن أي استراتيجية للتنمية تتطلب، لتكون قابلة للتنفيذ، أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الديمقراطية فيها.

ويشير إعلان فيينا لعام ١٩٩٣ بوضوح إلى التكامل القائم بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وقد ذكّر أعضاء الفريق بأن التسليم بهذا التكامل بين الحق في الديمقراطية والحق في التنمية ليس أمراً جديداً، فقد جرى التطرق إلى هذا الموضوع في ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية، وإعلان ١٩٨٦ الخاص بالحق في التنمية، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. غير أن إعمال هذه الحقوق التي أقرها القانون الدولي يقتضي قدراً أكبر من التضامن من جانب المجتمع الدولي كما يقتضي من الدول أن تحترم التزاماتها الدولية.

وهنا أيضاً، رأى أعضاء الفريق في دولة القانون أو أسبقية القانون الخيط الذي يستطيع الربط بين بناء وتوطيد الديمقراطية وبناء وتوطيد التنمية، والأداة الكفيلة بتوطيد القاعدة المشتركة بينهما، ألا وهي احترام حقوق الإنسان. فبالفعل، لكي يتم ضمان حقوق الإنسان ولكي تؤدي الديمقراطية وظيفتها فمن الضروري ألا يقتصر الأمر على إمكانية انتفاع المجتمعات المحلية والأفراد، رجالاً ونساء، بالعدالة فحسب، وإنما أن يتوافر أيضاً وقبل ذلك، الوعي بالقوانين والقدرة على فهمها. وبالمثل إن غياب العدالة يعرّض التنمية بصورة مباشرة للخطر، ذلك أنه، من ناحية، يعزز ممارسات الإدارة السيئة والفساد، ومن ناحية أخرى يحول دون الاستثمارات والمبادلات الاقتصادية. والواقع أنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق في مناخ تعسفي أو في غياب أسبقية القانون. ذلك أن بناء المؤسسات أو تعزيزها يقتضي توافر حد أدنى من اليقين؛ إذ ينبغي أن يعرف المرء ما هو القانون الساري في هذا الشأن أو ذاك وكيفية تطبيقه. وينبغي الإشارة إلى أن متضمنات مفهوم دولة القانون أو

أسبقية القانون ("rule oflaw") تتجاوز المفهوم العملي لتطبيق القانون ("rule by the law")، الذي يتعلق بالتطبيق اليومي من جانب السلطات للقوانين المعمول بها سواء كانت جيدة أو سيئة، عادلة أو غير عادلة؛ هذا في حين أن أسبقية القانون، التي تمثل نقيض التعسف، تستند إلى سيادة المبادئ العامة للقانون، وإلى مفهوم العدالة في المجتمع، ومن هنا أهميتها بالنسبة لأي حكم ديمقراطي. وتقتضي أسبقية القانون، فيما يتعلق بممارسة السلطة، توافر الشرعية، والشفافية، والمساءلة. وتتسم هذه العوامل الثلاثة التي تشكل أساس أسبقية القانون بأهمية جوهرية سواء بالنسبة للعملية الديمقراطية أو لعملية التنمية. غير أن أسبقية القانون، التي تسير جنباً إلى جنب مع المواطنة، يتطلب ترسيخها في مجتمع ما، تطوير ثقافة قانونية متينة، الأمر الذي يقتضي إعداد استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. فشيوع مثل هذه الثقافة يتطلب اكتساب المعرفة والتعليم والقدرة على فهم القوانين. ويستلزم أن يعرف كل أفراد المجتمع الطريقة التي تعمل بها العدالة. والواقع أن هذه المعرفة لن تكون ممكنة إلا إذا كان الانتفاع بالعدالة متاحا للجميع على قدم المساواة وإذا كان تطبيقها هو للجميع. فعدم المساواة في الانتفاع بالعدالة مثلا بحسب الانتماء إلى فئة اجتماعية – اقتصادية، أو بحسب العنصر أو الجنس، أمر يتناقض مع العدالة وأسبقية القانون.

> "إن أسبقية القانون هي الإطار الأساسي لممارسة السلطة في ثلاثة مجالات بوجه خاص؛ أحدها هو شرعية ممارسة السلطة، والثاني هو المسؤولية التي تتضمنها ممارسة السلطة، والثالث هو شفافية ممارسة السلطة."
> هيشاشي أوادا

وأخيراً، فإن بإمكان الديمقراطية والتنمية أن تسهما معاً، في توطيد السلم، نظراً لأن الديمقراطيات تعالج في أغلب الأحيان اختلافاتها الداخلية بأساليب سلمية. كما أن الإطار الديمقراطي، فضلا عن دوره الوقائي هذا، غالباً ما برهن على قدرته على التوصل إلى تسوية النزاعات الدولية بطريقة سلمية. وبما أن الديمقراطية هي عامل من عوامل إشاعة السلام، فإنها تعزز التنمية، التي تعمل بدورها على

توطيد حالة السلم الداخلي، وبالتالي السلام على الصعيد الدولي، وذلك بالنظر إلى أن جذور عدد كبير من الحروب تعود إلى نزاعات داخلية. وعليه، فإن ثلاثة الديمقراطية والتنمية والسلام معاً غاية مشتركة.

والعلاقة بين الديمقراطية والتنمية وان أصبحت أمراً مسلماً به، يظلّ من الضروري توضيحهها وتحديد ملامحها، شأنها في ذلك شأن العقبات التي تعترض نشوء تنمية ديمقراطية مستدامة.

ثانيا ♦ بناء التنمية الديمقراطية

إن إرساء أسس التنمية الديمقراطية في العالم يتطلب مراعاة الأوضاع الدولية، أي مراعاة العولمة وجهود المنظمات الدولية، والعوائق التي ينبغي التصدي لها والوسائل الكفيلة بتذليل هذه العوائق.

التنمية الديمقراطية والعولمة

هل تمثل العولمة تحدياً أم عقبة أم فرصة أمام المستقبل؟ فيما لم يسارع الفريق إلى استخلاص استنتاجات بشأن طبيعة الاضطرابات التي تترتب على العولمة، اعترف أعضاؤه بأن هذه الظاهرة – التي تفهم على أنها ارتباط متزايد بين جميع بلدان العالم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي – تمثل تحدياً هاماً يجب على الإنسانية مواجهته في بداية القرن الحادي والعشرين، وواقعاً يجب على المجتمع الدولي أن يتكيف معه. فبإمكان العولمة، من خلال دورها في مضاعفة إمكانيات تناقل المعلومات، وتعميم الانتفاع بها، وتكثيف المبادلات التجارية، أن تكون بالفعل عاملا مساعداً لتحقيق الديمقراطية والتنمية. إلا أنها قد تشكل أيضا عقبة رئيسية، لأن من شأنها، إن لم يتم تعميمها على أساس ديمقراطي، أن تغيّر طبيعة الديمقراطية. ولذلك فإنها ينبغي أن تقنن تقنينا ديمقراطيا فيما يخص المسائل

"إن التكنولوجيا محرك العولمة... ولن نستطيع التعامل مع العولمة ما لم نفهم ما يحدث حينما تختلط الحدود الفاصلة بين الزمان والمكان."
عابد حسين

الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تدار على نحو يتيح سد الفجوة القائمة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، وبين أكثر الناس حرمانا وأكثرهم ثراء، كما يتيح تلافي ظهور شكل جديد من أشكال التمييز بين الأغنياء بتكنولوجيا المعلومات والمفتقرين إليها، وكذلك بين من تتوافر لهم خدمات الاتصال بالانترنيت ومن لا أو لن تتوافر لهم هذه الخدمات. وأخيراً، ينبغي أن تتم إدارة العولمة بطريقة تتيح حماية الثروة المتمثلة في التنوع الثقافي للعالم.

ولكن على الرغم من أن الدول تخضع للتأثيرات المتناقضة للعولمة، سواء نجم ذلك عن هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، أو عن ظهور مؤسسات دولية تقنينية أو قضائية، فإن دور الدول في بناء الديمقراطية واختيار السياسات الإنمائية سيظل حاسماً. وفضلا عن ذلك، فإن القيام بهذا الدور هو التزام يقع على عاتق الدول ومن شأن عدم الوفاء بهذا الالتزام أن يضع شرعيتها السياسية موضع الشك. ولذلك ينبغي تحديد أفضل السبل لتشجيع الحكومات على متابعة سياساتها الطويلة الأجل لصالح التنمية والديمقراطية على الصعيد الداخلي. وإن لم يتم ذلك، فإنه سيصعب على هذه الدول النجاح في إضفاء الطابع الديمقراطي على العولمة.

> "... حالما تصبح التنمية حقا من حقوق الإنسان، تغدو شرعية السلطات الحكومية التي تعجز عن ضمان هذا الحق، عرضة للخطر."
> كيبا امباي

وفي الوقت ذاته، يشكل التأثير المتزايد للأطراف الفاعلة غير الحكومية سمة من سمات الديمقراطيات الحديثة. فالمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والرابطات المحلية، والسلطات المحلية مثل السلطات المسؤولة عن تسيير شؤون المدن الكبيرة والبلديات، والمؤسسات المالية، والجامعات، ومراكز البحوث، والأطراف الفاعلة الاقتصادية من القطاع الخاص، باتت تؤثر بشكل مباشر أكثر فأكثر في شؤون الدول، وأصبح تأثيرها على التنمية الديمقراطية كبيراً

> "تعترف وكالات التنمية بأن النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، واستدامة البيئة تتطلب كلها المشاركة الكاملة للمواطنين في عملية صنع القرار."
> سمو الأميرة
> بسمة بنت طلال

سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وقد وسعت المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة منذ زمن بعيد نطاق نشاطها ليتجاوز اعتبارات الحدود الوطنية في التصدي للبعد العالمي للمشكلات المعاصرة. ومن ثمّ ينبغي مراعاة الدور المتعاظم والضروري أحياناً، الذي تؤديه الأطراف الفاعلة غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي. فهذا الدور يعد شرطاً مسبقاً من الشروط اللازمة لنشوء ديمقراطية تتسم بالمزيد من الطابع التشاركي على صعيد العالم أجمع، وإن كان يتعين تحديد مدى الطابع التمثيلي لهذه الأطراف الفاعلة التي يجب أن تكون خاضعة للمساءلة. كما أن من الضروري ضمان شفافية العلاقات بين هذه الأطراف الفاعلة غير الحكومية، والدول القومية، والمجتمع الدولي.

ومن منطلق آخر، باتت الإدارة الديمقراطية للعلاقة بين الأغلبية والأقليات تشكل تحديا كبيرا؛ فلا بد من تحديد ما ينبغي عمله لكي يكون تعدد انتماءات الأفراد والمجتمعات، مصدرا للثراء ونموذجا للتسامح، وهو أمر طبيعي بدلا من أن يشوه لأغراض تحوله إلى عقبة فعلية أمام الديمقراطية. ولا مناص من التسليم بأن إدخال الديمقراطية الشكلية، في عدد من الدول، قد تسبب في نشوب مواجهات ذات طابع عرقي. وهذا هو ما حدث في الدول التي استند فيها تشكيل الأحزاب السياسية وتنظيم الحملات الانتخابية إلى اعتبارات عرقية، الأمر الذي أسفر عن العودة إلى شكل من "القبائلية": إذ أن التصويت، الذي يفترض فيه أن يكون فعلا ديمقراطياً، لا يجرى على أساس برامج سياسية تتعلق بكل السكان، وإنما على أساس الانتماء إلى جماعة إثنية أو دينية أو ثقافية أو لغوية.

> "أعتقد أن الديمقراطية، كما يمكن أن نلاحظ اليوم، تعاني من صعوبة في مواجهة مشكلات الأقليات هذه. غير أن الديمقراطية هي في الوقت ذاته النظام الوحيد القادر على معالجة مشكلات الأقليات بطريقة سلمية ومنصفة."
>
> هان سونغ – جو

ويلاحظ فضلا عن ذلك وبشكل واضح أن الظروف تتباين تبايناً شديداً: فقد تكون هناك أقليات متمركزة في جزء من منطقة ما أو مشتتة؛ وقد تكون هناك أغلبية قوية وأقليات متعددة، أو أغلبية وأقلية كبيرتان في العدد على نحو متوازن؛ كما قد تكون هناك أغلبية ضعيفة اقتصاديا وسياسيا، وأقلية

قوية. وتستدعي هذه الظروف المتباينة حلولا دستورية ومؤسسية مختلفة. غير أنه أيا ما كانت خصوصيات هذه الظروف أو تلك فإن هناك ثلاثة مبادئ يجب أخذها في الاعتبار.

المبدأ الأول هو أن هيمنة الأغلبية ليست معيارا كافيا للحكم على وجود الديمقراطية، وذلك بالنظر إلى أن من حق الأفراد المنتمين إلى الأقليات أن يمثلوا في البرلمانات والسلطات المركزية والمحلية. وثمة عدد من الحلول الممكنة التي تتحدد تبعا للظروف، مثل ضمان نوع من الحكم الذاتي أو اعتماد تدابير استثنائية مثل الحصص التمثيلية. غير أنه ينبغي تقييم مثل هذه التدابير بصورة متمعنة على ضوء تباين الظروف. كما أن من المهم الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للأقليات فيما يتعلق بثقافتها وديناتها وعاداتها وتقاليدها، شريطة أن تحترم هذه الأقليات الدستور ومؤسسات الدولة.

"تبدو الديمقراطية في هذه المرحلة حكراً على نخبة من الناس داخل كل بلد."
عطية عناية الله

ويتمثل المبدأ الثاني، في أن توافر التمثيل السياسي للأقليات لا يكفي في حد ذاته لضمان وجود التعدد العرقي والعقائدي والثقافي في مجتمع ما بصورة متجانسة؛ وأن نظام التعددية الحزبية قد يتسبب في زيادة حدة الانقسامات إذا ما جرى تبنّيه دون إعداد مناسب. فإلى جانب إقامة المؤسسات السياسية للديمقراطية، ينبغي إيجاد مجالات للحوار والتبادل الثقافي تسهم تدريجياً في إزالة الحواجز بين الأقليات والأغلبية، وفيما بين الأقليات ذاتها.

أما المبدأ الثالث، فهو أن الديمقراطية تستلزم احترام التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، إلا إن إمكانية الوصول إلى السلطة ينبغي أن لا تكون مشروطة باعتبارات إثنية أو ثقافية أو دينية.

إن الديمقراطية عملية تطور دائمة وليس في وسع دولة في العالم أن تدعي بأنها تطبق مبادئها بصورة كاملة. فلا يزال أمام أكثر الأنظمة الديمقراطية تقدما الكثير مما يجب عمله من أجل تكييف أوضاعها لتحقيق هذه المبادئ. وفي هذا الصدد، فإن المساواة بين الجنسين تمثل أحد التحديات التي لم تنجح بعد أي من الديمقراطيات

في مواجهتها بصورة كاملة، على الرغم من أن تأمين هذه المساواة هو شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية بصورة فعلية. كما أن تأمين هذه المساواة يشكل أولوية بالنسبة للتنمية، وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه النساء في جميع مراحل عملية التنمية الديمقراطية.

"... لا يوجد، حسب علمي، أي بلد حقّق في يومنا هذا المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة..."

روسيسكا دارسي دي أوليفايرا

التنمية الديمقراطية والمنظمات الدولية

رأى أعضاء فريق النقاش أن دور المنظمات الدولية إزاء العولمة يمثل أحد التحديات التي ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين. وناقشوا الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية، على صعيد العلاقات الاجتماعية داخل الدول والعلاقات فيما بين الدول. واهتموا أيضاً بآليات العمل الداخلية لهذه المنظمات على ضوء المبادئ العامة للديمقراطية التي يُفترض أنها تعمل بها.

تشكل المنظمات الدولية حجر أساس في آلية التعاون من أجل التنمية، كذلك يمكن أن تسهم المعونة المتعددة الأطراف إسهاماً فعالا في تعزيز الديمقراطية. ومن ثم يغدو من الأهمية بمكان تشجيع المعونة من أجل التنمية في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. بيد أن بعض أعضاء الفريق تساءلوا عما إذا كان من المشروع تشجيع الديمقراطية عن طريق أطراف فاعلة خارجية، إذ يمكن الاحتجاج على ذلك بالقول بأن هذا الأمر يخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي باحترام سيادة الدول مراعاة لمبدأ عدم التدخل. وبينما اعترف جميع المشاركين بأن العلاقات الدولية ينبغي أن تقوم على التفاهم والمساواة وعدم التدخل، أكد عدد منهم أن تزايد الارتباط المتبادل بين الدول يؤدي بالضرورة إلى نوع من إضعاف السيادة الوطنية. وأشاروا إلى أن وضع إجراءات دولية لحماية حقوق الإنسان، واعتماد المنظمات الدولية المختصة بالتنمية لمبدأ أسلوب الحكم السليم،

يدلان على تضاؤل الصرامة في تفسير مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أيضاً الإقرار بأن هناك عددا متزايدا من المشكلات التي لم يعد من الممكن حلها على مستوى الدولة القومية، ومن ذلك المشكلات المتعلقة بالشؤون المالية والبيئة والاتجار بالمخدرات. وبالفعل، فقد أدّت الحاجة المتزايدة إلى تحديد المشكلات ومعالجتها على الصعيد العالمي، إلى التأثير خلال التسعينات في صياغة أنشطة الأمم المتحدة، التي تميّزت بسلسلة من المؤتمرات الدولية الكبرى عن البيئة (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) وحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣) والسكان (القاهرة، ١٩٩٤) والتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) والمرأة (بكين، ١٩٩٥) والموئل (اسطنبول، ١٩٩٦).

كما تساءل أعضاء الفريق عما إذا كان من المستحسن جعل تقديم المعونة الإنمائية من جانب الأمم المتحدة مشروطا بما تبذله الدولة المعنية من جهود في سبيل تحقيق الديمقراطية؛ إذ ينبغي التأكد من أن فرض مثل هذه الشروط لا يشجع على نشوء ديمقراطيات زائفة. ويمكن التساؤل أيضا عما إذا كان من المنطقي توجيه المطالب ذاتها إلى بلدان لحق الدمار باقتصادها مؤسسات ضعيفة أو لا توجد فيها مؤسسات إطلاقاً، وإلى بلدان ترفض تحقيق الديمقراطية.

وعلى أي حال، من المنطقي الاعتقاد بأن المعونة الدولية يمكن أن تزداد فعالية إن لم تعد مرهونة بما يشبه العقوبة من جرّاء المطالب المفروضة من الخارج، ومن الأفضل أن تستند هذه المعونة إلى تعاون إيجابي بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة، وأن تندرج في إطار تنمية شاملة تقوم بدورها على أساس العناصر الثلاثة التالية: تعزيز القدرات البشرية، وتدعيم المؤسسات، وتطبيق أساليب الحكم السليم. وعلاوة على ذلك، لكي تكون التنمية مستدامة، ينبغي أن تكون مدعّمة بعزم سياسي على مستوى المجتمع بأكمله، وهذا ما يقتضي أن تكون هناك علاقة شراكة وتعاون علاقة مواجهة. إذ أن المجتمع كله، سيشعر على هذا النحو بامتلاك زمام تنميته. ومع ذلك، ينبغي الحذر من أن تفضي المساعدة على المدى الطويل إلى علاقة تتسم بالتبعية. ثم إن هذا النهج قريب جدا من مبدأ احترام سيادة الدول، ويقوم على مبدأي المساواة والمصلحة المتبادلة. أما الشروط

المفروضة من الخارج بلا إقامة شراكة حقيقية وبلا مشاركة فعلية من الحكومات والشعوب المعنية، فإنها تأتي بنتائج عكسية. إلا أن هذا لا يعني أن المعونة الدولية يجب أن تكون غير مشروطة تماما.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن نكون قادرين على ضمان ألا تحوّل المعونة عن مسارها بفعل الفساد، وألا تؤدي إلى زيادة الفوارق، وخصوصاً ألا تستخدم في تعزيز السلطة المستبدة للحكومات غير الديمقراطية. لذلك ينبغي أن يقوم التعاون على أساس المساءلة والشفافية على مستوى الجهات المانحة والجهات المستفيدة على حدّ سواء، وسيكون تقديم الدعم في هذه الحالة لمشروعات ملموسة، في مجالات محددة مثل التعليم والتنمية العلمية والتكنولوجية والصحة، وبل تنمية الموارد البشرية في مجال ممارسة أساليب الحكم السليم، عاملا مشجعا على نشوء ظروف داخلية مؤاتية لتطبيق الديمقراطية.

وفي ختام المناقشة، اتفق أعضاء الفريق على ضرورة أن يكون تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عنصرا من عناصر برامج التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة إذ أن بإمكان المنظمات الدولية أن تؤثر من خلال هذه البرامج تأثيراً حقيقياً في استراتيجيات التنمية الديمقراطية. وتضطلع هذه المنظمات بالفعل بدور يستحق التقدير، ليس فقط لصالح حل النزاعات بالطرق السلمية، بل وأيضاً لصالح احترام الشفافية والتسامح والتنوع الثقافي.

أما فيما يخص العقوبات الاقتصادية، فلا بدّ من إجراء تقييم دقيق لعواقبها. فينبغي أولا التذكير بأن هدف هذه العقوبات، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لا يكمن في العقاب بحد ذاته، وإنما في وضع حد لسلوك غير قانوني والعودة إلى احترام أحكام القانون الدولي. ولكن لا بدّ من الإقرار بأن العقوبات نادرا ما تحقق أهدافها، وبأنها تضر أساساً بأفقر قطاعات المجتمع وأضعفها، فتتخذ عندئذ طابع العقوبات القمعية. وهي فضلا عن ذلك، تبطئ عملية التنمية، بل أنها تؤدي ولا سيما عندما تستمر لمدة طويلة إلى تدهور ظروف معيشة الناس، وتدهور بيئتهم الثقافية، وقد يتخذ هذا الأمر أبعاداً كارثية. وفي هذه الحالة تصبح العقوبات انتهاكات لحقوق الإنسان تُرتكب باسم حقوق الإنسان.

وقد يكون للعقوبات أثر سيئ آخر يتمثل في زيادة الإجرام، ولا سيما التهريب، الذي يخدم في الغالب مصلحة قادة البلاد. وتكون العقوبات عديمة التأثير خصوصا في المجتمعات غير الديمقراطية، لأن عامة السكان في هذه البلدان لا يمتلكون وسائل للتأثير في قادتهم، بل إنها قد تعزز نفوذ هؤلاء القادة حين تولّد، كرد فعل عليها، شعورا بالتضامن الجماعي.

وعلى ذلك فإن بإمكان العقوبات أن تؤدي إلى إضعاف الديمقراطية وعرقلة تدعيم المعارضة السياسية ضد الأنظمة الاستبدادية. وبالتالي، فإن على عاتق المجتمع الدولي في هذا الصدد مسؤولية يجب أن يضطلع بها. فيتعين عليه أولا أن يدرس تأثير العقوبات الفعلي بمزيد من الدقة وأن يحدد بمزيد من الوضوح معايير تطبيق هذه العقوبات، ثم ينبغي له أن يصوغ أنواعا أخرى من التدابير، مثل "العقوبات الممركزة"، التي تتمثل أساساً في عقوبات مالية تستهدف الحسابات المصرفية لقادة البلدان المعنية، وهي عقوبات يبدو أنها أكثر فعالية من العقوبات التجارية والاقتصادية، التي تضر بقطاعات السكان الأكثر حرماناً. وينبغي بصورة خاصة استقصاء إمكانية إنشاء محكمة عدل دولية تتيح ملاحقة المسؤولين الحقيقيين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، علماً بأن مجلس الأمن يمتلك، بموجب سلطاته التقديرية، صلاحية تحديد الانتهاكات التي تمثل تشكل للسلام والأمن على الصعيد الدولي.

وأشار الفريق فضلا عن ذلك، إلى أن مهمة الأمم المتحدة لا تقتصر على ضمان احترام أهداف الميثاق ومبادئه، بل إن الأمم المتحدة تعتبر أيضاً إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير القانونية الدولية، ويتعين عليها بصفتها هذه أن تضمن احترام أسبقية القانون على الصعيد العالمي. إلا أنه لا بدّ من الإقرار في الوقت الراهن بأن العلاقات الدولية تعاني من نقص في الديمقراطية، وأن ما يحكمها أولا هو ميزان القوى. ويبدو أن من الصعب في يومنا هذا التحدث عن الديمقراطية الدولية، حين يكون النفوذ الذي يمكن أن تمارسه دولة ما على اتخاذ القرارات المشتركة

رهنا بقوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي بإرادتها السياسية. وعلاوة على ذلك، هناك مسألة لا تنطبق على المنظمات الدولية وهي إمكانية ممارسة سحب الثقة التي تعد عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية – إذ يمكن للشعب المستاء أن يسحب الثقة من ممثليه وحكامه.

ومع ذلك، فإن تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية يبقى في عصر العولمة هدفا يتسم بالإولوية، لأن غياب الديمقراطية على الصعيد الدولي يشكل عائقا أمام تنمية الديمقراطية على الصعيد الوطني، وقد يغذي أشكالا من التطرف. ولا يشكل تطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي نوعا من التصور الطوباوي، والدليل على ذلك هو مثال البرلمان الأوروبي، الذي يؤكد أن بإمكان الشعوب أن تكون ممثلة خارج حدودها الوطنية. ورأى عدد من المشاركين أن إضفاء الطابع الإقليمي على العلاقات الدولية من شأنه التعجيل بعملية تحقيق الديمقراطية، ذلك أن المنظمات الإقليمية غالباً ما تكون قادرة على القيام بدور موازن للعولمة. فلا بدّ من وجود آليات للضبط والموازنة لضمان حسن سير الديمقراطية.

> "... إن تحقيق الديمقراطية على الصعيد الدولي هو أمر هام في عالم يتكون من دول قومية عليه أن يتمكن من السيطرة على المشكلات الناجمة عن العولمة."
>
> ماراك غولدنج

بيد أن بالإمكان التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة تملك الشرعية اللازمة للتدخل في الشؤون المتعلقة بالديمقراطية، في الوقت الذي تعاني فيه المنظمة نفسها وبشكل واضح من نقص في الديمقراطية. فمجلس الأمن، وهو الهيئة الوحيدة التي تملك صلاحية استخدام القوة العسكرية وفرض العقوبات، ليس هيئة ديمقراطية حقاً، إذ أن التمثيل فيه يشمل بعض الدول فقط، وهو يضم دولا أخرى تتمتع بحق النقض. كما أن الجمعية العامة، التي تمثل الهيئة الأكثر ديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، لأن قراراتها تتخذ بأغلبية الأصوات، هي أقل الهيئات نفوذا وأقلها قدرة على ضمان تنفيذ قراراتها. وحسب اعتقاد بعض أعضاء الفريق، فإن الجمعية العامة نفسها

"إن تمثيل الدول في الأمم المتحدة مختل بسبب افتقار هذا التمثيل إلى الشق الآخر في الدولة، ألا وهو البرلمان الذي يمثل الشعب تمثيلاً شرعياً وشاملاً."
بيير كورنيون

ليست ديمقراطية حقاً، لأن أعضاءها يمثلون الدول ولا يمثلون الشعوب. ودار الحديث بطبيعة الحال عن إجراء إصلاحات، ولكن عدداً من المتحدثين شدد على أن الإصلاحات التي يزمع مجلس الأمن تطبيقها لن تجعل من هذا المجلس هيئة أكثر ديمقراطية. وفي المرحلة الراهنة من المشروعات المقترحة، تقتصر الإصلاحات على تعديل عضوية مجلس الأمن بحيث يزداد عدد أعضائه ليشمل قوى اقتصادية وسياسية جديدة. ولعل هذا الأمر يضمن توازناً أفضل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وبالمقابل، فإن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة تملك بنية أكثر ديمقراطية. ثم إن السمات الديمقراطية للمنظومة لا تكمن في سلطاتها القسرية، وإنما في مهام أخرى تميز العمليات الديمقراطية، مثل اعتماد المعايير، والوساطة بين الدول الأعضاء، ونشر المعلومات التي تسهم في توافر الشفافية وتيسّر تسوية الخلافات، والانفتاح على إشراك المجتمع المدني. وأياً كان الأمر، فإنه لا بدّ من تعزيز دور الأمم المتحدة والحفاظ على سلطة مجلس الأمن. وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية، تبقى أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة صالحة وينبغي دعمها بحزم.

العوائق التي تقف بوجه التنمية الديمقراطية وكيفية تذليلها

تتجلى هذه العقبات، كما لاحظنا، على الصعيدين القطري والعالمي. ولئن كانت العقبات الدولية كثيرة، مثلما رأينا، إلا أنه يتعين على الدول أيضاً أن تقوم من جانبها بنقد ذاتي نظراً لوجود أسباب داخلية كثيرة تفسر جوانب القصور في عملية التنمية الديمقراطية. كما أن من حق الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والديمقراطية ويتصدون لمواجهة هذا القصور في الديمقراطية، أن يتمتعوا بالأمان، والحصانة؛ وينبغي أن تكون حمايتهم موضع اهتمام المجتمع الدولي لا سيما وأنهم كثيراً ما يعانون الاضطهاد على أيدي حكوماتهم.

إن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق التنمية الديمقراطية تكمن في أوجه التفاوت الخطيرة في توزيع الدخول والثروات. وهذا ما يجعل تأمين الحريات السياسية في البلدان النامية غير كاف لضمان إدامة الديمقراطية ما لم تصاحبه في نفس الوقت استراتيجيات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل فإن جيوب الفقر المدقع الموجودة في البلدان المتقدمة وما يتولد عنها من أشكال الاستبعاد تؤدي إلى تشويه وتحريف ممارسة الحقوق الديمقراطية في هذه البلدان، إذ أنها تقيد، بل وتمنع أحيانا، مشاركة ضحايا الفقر مشاركة فعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. فأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لا تؤدي إلى تقويض الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي فحسب، بل إنها تتعارض أيضاً مع الروح الديمقراطية ذاتها، فضلا عن أنها تشجع الفساد والمحاباة وهما في حد ذاتهما من العوامل الكابحة للتنمية. وفي حين أن العولمة الاقتصادية، عندما يطلق عنانها بلا ضوابط، تزيد من حدة التفاوت والفقر والاستبعاد، فإن إدارتها على النحو الملائم تعتبر شرطا مسبقاً لازماً لتعزيز حقوق الفرد الاقتصادية والاجتماعية.

"إن تنوع التاريخ والثقافة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يكون القوة الدافعة التي تشجع علي التعاون والتنمية بدلاً من أن يكون سبباً للتنافر والمواجهة."
غوو جيادينغ

وعلاوة على هذه العوائق الاقتصادية والاجتماعية، تواجه الديمقراطية طائفة أخرى من العقبات مثل التعصب الديني والعنصرية وكراهية الأجانب. فمن ضمن النتائج التي ترتبت على العولمة ظاهرة الانغلاق على الذات، وكثيراً ما تجسد ذلك في انتشار أشكال التطرف الإثني أو الوطني أو الديني التي أججتها مشاعر الإحباط السياسي والاقتصادي على المستوى الفردي والجماعي. وفي حين أن سعي الناس إلى معرفة أصولهم لا يشكل في حد ذاته أمراً سلبياً، إلا أن الإحساس "بالاستعمار" الذي يتولد عندهم إزاء انتشار "ثقافة عالمية" تحاول فرض نفسها مع الدخول أحياناً في صدام مع الثقافات المحلية، يمكن أن يثير ردود فعل حادة تتمثل في العودة إلى الأصول بل

إن العولمة والليبرالية الجديدة الجامحة هما اللتان تخلقان الاستبعاد، وتولِّدان بعض أنواع التطرف عبر قنوات الثقافة.

محمد بنونة

والرفض التام لكل الثقافات الأخرى وكل أساليب الحياة المغايرة. ويجد هذا النوع من الانغلاق على الذات مبرراته في الأرضية الثقافية التي نشأت وتجذرت فيها خصوصية هذه الذات. فالحركات الأصولية التي تعتقد أنها وحدها تملك الحقيقة، وأن حقيقتها تتفوق على أية حقيقة أخرى، ترفض كل الاختلافات وتدينها بعنف أحياناً سواء كانت اختلافات دينية أو سياسية أو إثنية.

والتعليم نفسه – الذي يمكن ويجب أن يلعب دوراً هاماً في التدريب على التسامح واحترام الآخرين – يشجع أحياناً الانغلاق على الذات، وحتى اتخاذ مواقف متطرفة. ومن ثم، فمن الأهمية القصوى ضمان ابتعاد التعليم عن التشجيع على رفض الآخرين أو الانغلاق على الذات، والحرص بالعكس على أن يحثّ التعليم على معرفة واحترام الثقافات الأخرى والديانات الأخرى وأساليب الحياة الأخرى. ويعد نقص الثقافة العامة والتخصص المبكر من العوامل التي تيسر تقبل الناس للأيديولوجيات المتطرفة. وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان ليس فقط توفير تعليم عام رفيع المستوى في جميع المراحل التعليمية، بل وقيام وسائل الإعلام بدورها التربوي.

"إن انتهاك الحقوق الأساسية يضر بالنساء في المقام الأول، الأمر الذي يجب التشديد عليه أيما تشديد."

روبير بادينتير

وفيما يتعلق بالعقبة الرئيسية التي تعترض الديمقراطية والتنمية – والمتمثلة في التفاوت الواسع الانتشار والعميق أحيانا بين الرجل والمرأة – أكد الفريق على مدى أهمية التطبيق العاجل لتوصيات مؤتمر بكين. فلئن كانت حقوق المرأة ترتهن بالطابع العالمي لحقوق الإنسان، فإن تطبيقها يتطلب تحديد أشكال التمييز الذي تعاني منه النساء بصفة خاصة في شتى المجالات والاعتراف بوجود هذا التمييز. ويستلزم ذلك يقظة مستمرة كما يقتضي بالطبع وجود إرادة سياسية للقضاء على مثل هذا التمييز.

وفي مجال تحديد العوائق التي تواجه تحقيق التنمية الديمقراطية، تعمق الفريق في دراسة مسألة العدالة، على اعتبار أن الديمقراطية يمكن تعريفها بأنها حكم القانون، أي القانون المنبثق عن إرادة الشعب. فكثيراً ما ينشأ الشعور بالخيبة إزاء الديمقراطية الملاحظ في بعض البلدان عن عجز النظام القضائي عن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وبالمثل، فإن غياب الضمانات القانونية والقضائية التي تحمي الاستثمار والمبادلات الاقتصادية والتجارية يمكن أن يعوق التنمية. فبطء الإجراءات القضائية – وهو أمر لا يلاحظ فقط في البلدان النامية – بالإضافة إلى غياب وجود العدد الكافي من القضاة المتصفين بالنزاهة والكفاءة، يعدان من العوامل المعوقة لتحقيق التنمية الديمقراطية.

> "إننا لا نستطيع أن نطالب القضاة بأن يكونوا أبطالاً كي يكونوا عادلين، وإنما ينبغي أن يكونوا قادرين على الحكم بالعدل من دون أن يكونوا أبطالاً..."
>
> محمد شرفي

كما اعتبر التركيز المفرط للسلطة عائقا آخر أمام الديمقراطية. وربما كانت اللامركزية هي الحل، ولكنها ليست الترياق الشافي لكل داء، إذ أنها قد تؤثر أحيانا تأثيراً سلبياً على التنمية الديمقراطية. فقد تشجع على سبيل المثال حكم الإقطاعيات أو حكم المجموعات الإثنية، فضلا عن أنها تتطلب تحديدا دقيقا لمسؤوليات مختلف السلطات وتوفير موارد مالية كافية على المستوى المحلي، كما تتطلب وجود سلطات محلية فعّالة.

إن ما يجب أن نسعى إليه هو تقريب صنع القرار من أولئك الذين تمسهم القرارات. فيمكن إذاك وضع الحلول التي تتناسب مع درجة التنمية في كل بلد ومع حجمه وتشكيلته السكانية، سعياً إلى تشجيع نقل السلطة وتمكين السلطات المحلية من أن تعمل على مسمع من القاعدة الشعبية. وعلينا ألا نغفل ظاهرة التجمعات الإقليمية فيما بين الدول وما أبرم في إطارها من اتفاقات بين بلديات ومدن وأقاليم البلدان المختلفة وما تولد عن ذلك من ظهور مناطق جديدة مما ساعد على تداول السلطة على شتى المستويات في دول مختلفة.

وبعد أن استكمل الفريق استعراض هذه القضايا، بحث أعضاؤه الوسائل الكفيلة بمواجهة مختلف التحديات المطروحة وتذليل العقبات التي تحول دون نشوء علاقة جدلية حقيقية بين التنمية والديمقراطية.

فجعلوا التربية في مقدمة هذه الوسائل من حيث الأهمية. وأكدوا مرة أخرى على أن حرية التعبير هي شرط مسبق أساسي لتحقيق الديمقراطية وعامل يكفل استدامتها. وأشاروا إلى الدور التربوي الهام الذي تؤديه حرية الاتصال، وبالأخص الاتصال المكتوب والاتصال السمعي البصري، نظراً لأن القرارات السياسية ترتهن إلى حد كبير بالانتفاع بمصادر المعلومات وباستقلال هذه المصادر وموثوقيتها. فالاتصال الحر والمستقل والمسؤول هو عنصر لازم لتحقيق الديمقراطية.

> "لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية ومستديمة دون أن يبذل جهد متواصل في مجال التثقيف العام."
>
> نيكولاس فالتيكوس

وفي المجال السياسي أيضاً، اعتبر أن وجود برلمانات ذات صفة تمثيلية تنتخب بصورة ديمقراطية وتعكس حقيقة التنوع السكاني يعد شرطاً لازماً لصياغة تشريعات مقبولة، وهو أمر ذو أهمية حيوية لتحقيق الانسجام الاجتماعي.

ومرة أخرى اعتبر وجود نظام قضائي عادل ومستقل شرطاً أساسياً لتعزيز حكم القانون، لأن غياب مثل هذا النظام يجعل من المستحيل تشغيل المؤسسات الديمقراطية ويعطل العملية الإنمائية. ولذا فإن فصل السلطات من الخصائص المميزة للنظام الديمقراطي، باعتباره يضمن حرية استقلال القضاء. وكما رأينا، فإن الدلائل جميعها تتضافر لتجعل من النظام القضائي ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية. فشرعية الانتخابات مثلا ترتهن أيضا بوجود قضاء فعّال يعمل مستقلا عن السلطة التنفيذية، ويمكنه إذا ما اقترن بيقظة المواطنين أن يقلّل من الحاجة إلى مساعدة أو إشراف المنظمات الدولية لدى إجراء الانتخابات.

كما أن ضمان شفافية الخدمات الحكومية بشتى مستوياتها يعد أيضا من الشروط اللازمة لحسن سير العملية الديمقراطية وضمان فعالية مكافحة الفساد.

وإلى جانب حماية الحقوق الفردية يُعد الاعتراف بالحقوق الجماعية عاملا من عوامل تعزيز الديمقراطية. فضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي تقرر في قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ هو عنصر هام من عناصر التنمية الديمقراطية، نظرا لأن اتباع نهج اجتماعي في السعي إلى تحقيق التنمية على الصعيد العالمي يمكن أن يقلّل من أشكال اللامساواة المترتبة على العولمة.

وخلاصة القول إن التضامن الدولي هو ما نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى إذا ما أردنا تشجيع التنمية الديمقراطية وتوطيدها على الصعيد الوطني.

وبعد قراءة ثانية لخلاصة مناقشاتنا، أود أن أختم حديثي ببعض النقد الذاتي الذي أجمله في ثلاثة ملاحظات.

أود الإشارة أولا إلى أن فرضية العمل التي اعتمدناها تربط بين الديمقراطية والتنمية في سياق سلمي فقط، على اعتبار أنه لا يمكن قيام الديمقراطية ولا تحقيق التنمية في حالات النزاع. والواقع أن العقود القليلة الماضية شهدت عددا لم يسبق له مثيل من النزاعات الداخلية والدولية. فما هو تأثير هذه النزاعات على الدول المجاورة وعلى جميع الأطراف غير المشتركة في النزاع؟ ولا يكمن العنصر الأساسي هنا في حالة النزاع نفسها بقدر ما يكمن في السياق السياسي الذي أدى إليها أو نَجَمَ عنها، وفي تأثيرها على التنمية الديمقراطية. ففي حين أن التنمية الديمقراطية تكون مهددة خلال الفترة السابقة للنزاع وتكون معطلة تماما أثناء النزاع، فإنها تتطلب اتخاذ بعض التدابير الخاصة في فترة "النقاهة" اللاحقة للنزاع.

وملاحظتي الثانية تخص المواجهة بين الشمال والجنوب التي لم نتناولها إلا عرضاً. فمشكلات التنمية الديمقراطية تختلف اختلافاً شديداً إذا ما كانت الدول المتقدمة – أو الفائقة التقدم – هي المقصودة أو كانت الدول النامية. ولم ندرس بما يكفي من الإمعان الاختلافات الموجودة بين التنمية الديمقراطية في مختلف فئات الدول. فلئن كانت المبادئ العامة للتنمية الديمقراطية مبادئ عالمية، فإن تطبيقها يختلف إلى حد كبير بين دولة مارست الديمقراطية منذ سنين عديدة وأخرى لم تنل استقلالها إلا حديثا.

وملاحظتي الثالثة هي أننا لم نناقش "الاقتصاد الشعبيّ، أي اقتصاد الشركات الصغيرة المعفاة من الضريبة والتي تلبي الاحتياجات الحقيقية للفقراء وتشكل قوة دافعة لتحقيق الديمقراطية في البلدان النامية. وواضح أن هذا الاقتصاد يشمل أيضا السوق السوداء، ويصعب أحيانا تمييزه عن الاقتصاد القائم على الإجرام والواجب مقاومته. وكثيرا ما يصعب على العالم الغربي أن يفهم الدور الذي يلعبه هذا الاقتصاد في التنمية الديمقراطية للدول النامية. فبدلا من إدانة هذا الاقتصاد أو تجاهله باعتباره شبه مشروع ويفلت من قوانين العمل، أليس من الأفضل تشجيعه؟ فالقروض الصغيرة التي ابتدعها محمد يونس في بنغلاديش مثال يستحق اهتمامنا.

أما بعد، فلا يسعنا مناقشة الاقتصاد الشعبي في البلدان النامية وسبل مساعدته دون التأكيد على دور النساء. وبالإمكان ملاحظة كيفية توزيع الأدوار بين الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم؛ وفي هذا الصدد، فقد ناقش الفريق مشكلة التمييز الذي تعاني منه النساء، على الرغم من أنهن يؤدين دوراً هاماً للغاية في تنمية البلدان النامية.

غير أن هذه الملاحظات لا تنتقص بأي حال من قيمة الأفكار التي تبادلها خبراء مرموقون ينتمون إلى جميع القارات في مناقشات دامت ساعات طويلة؛ بل إنها ليست إلا دليلاً على أن بحث هذا الموضوع لم يستنفد بعد وأنه يستحق أن تخصص له الكثير من الاجتماعات الأخرى، لا سيما وأن أحد أسباب وجود اليونسكو هو تعزيز ثقافة الديمقراطية والتنمية والسلام.

ثالثا ♦ التوصيات والخاتمة

تأثير العولمة في التنمية الديمقراطية

نظرا لحتمية انتشار ظاهرة العولمة في بداية هذا القرن، وهي ظاهرة لا شك أنها ستتعاظم في السنوات المقبلة؛

ونظرا لأن المعارف الخاصة بهذه الظاهرة وفهمها لا تزال غير مكتملة؛

ونظرا أيضا لمدى ما يمكن أن تؤثر به هذه الظاهرة بصورة إيجابية أو سلبية في قيم التنمية الديمقراطية ومفاهيمها، وفي الاقتصاد والشؤون المالية وأساليب العيش والثقافة، سواء على الصعيد المحلي، أو الوطني، أو الدولي؛

واستنادا إلى مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ومبدأ المساواة التعويضية فيما بين الدول، وفيما بين الأفراد، ومبدأ المشاركة وعدم الاستبعاد؛

يوصي الفريق بأن تضطلع اليونسكو بتحليل متعمق لتأثير العولمة في التنمية الديمقراطية، بغية التوصل إلى فهم أفضل لآثار العولمة، ووضع سياسات كفيلة بالتصدي لانحرافاتها وبتعزيز آثارها الإيجابية.

ويتعين أن يركز هذا التحليل على **تأثير العولمة وتأثير اعتماد "الليبرالية" في التجارة الدولية**، وخصوصاً في الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهذا يعني ضمنيا دراسة ما يلي:

(١) المعايير الكفيلة بإضفاء الطابع الديمقراطي على العولمة؛

(٢) دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إدارة شؤون العولمة؛
(٣) الوسائل اللازمة لتنمية التضامن الدولي في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي.

ويتعين أن يركز هذا التحليل أيضا على **التأثير العالمي لتطور العلوم والتكنولوجيا** (وبوجه خاص التكنولوجيات الجديدة الخاصة بالمعارف والمعلومات) في ظروف معيشة السكان، وفي قوانين أخلاقيات البيولوجيا، وفي الثقافات. الشيء الذي يعني ضمنيا ما يلي:

(١) وضع استراتيجيات تتيح استفادة أكبر عدد من الناس، وبخاصة أشد فئات السكان تهميشا، من التقدم العلمي والتكنولوجي؛
(٢) الحيلولة دون اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدول وفيما بينها؛
(٣) ترسيخ القيم الإيجابية المتعلقة بصفة خاصة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتسامح، والانفتاح في وجه الثقافات الأخرى، وذلك بفضل عولمة وسائل الإعلام وشبكة الانترنيت؛
(٤) مناهضة انتشار القيم المضادة، مثل ابتذال العنف، والدعارة، وكراهية الأجانب، والقيم اللاديمقراطية.

كما يتعين أن تحلل هذه الدراسة **تأثير العولمة في تنامي الحركات المتطرفة**، ولا سيما ظاهرة الانغلاق العدواني على الذات الملاحظ في النزعات القومية الضيقة والقبلية الجديدة، والذي يتمثل في الرفض العنيف والعدواني لأي ثقافة أخرى أو لأي أسلوب معيشة آخر. فهذه الحركات الدينية أو الإثنية أو الأيديولوجية المتطرفة تشكل تهديدا مباشرا للديمقراطية. ويستلزم هذا القيام بما يلي:

(١) **مواصلة وتكثيف ترويج التسامح** بوسائل مناسبة، مثل التعليم ووسائل الإعلام وعقد اللقاءات بين المعلمين والشباب من أصول ثقافية مختلفة ومن ذوي الخبرات المتنوعة، وذلك بهدف تعزيز التعاون في مجال الديمقراطية والتنمية؛

(٢) **تقديم معونة تقنية قصد إتاحة الفرصة لجميع التلاميذ والطلبة، أيا كان مستواهم أو تخصصهم، كي يحصلوا على تعليم في مجال العلوم الاجتماعية المقارنة (التاريخ، الديانات، الفلسفة، الخ.)، وذلك بهدف الحصول على ثقافة عامة أساسية تيسر التسامح واحترام الآخرين؛**

(٣) **مواصلة دعم التعددية اللغوية والتعددية الثقافية قصد تيسير احترام الذاتيات اللغوية والثقافية والحيلولة دون الاستبعاد الاجتماعي أو الاقتصادي الناشئ عن الانتماء إلى مجموعة لغوية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية.**

الشروط القانونية للتنمية الديمقراطية

ويقترح الفريق توصيات تتعلق بالموضوعات الثلاثة التالية: ألف– تعزيز العدالة وأسبقية القانون؛ باء – الدفاع الفعّال عن حقوق الإنسان؛ جيم– تنمية وسائل إعلام حرة ومسؤولة.

ألف– تعزيز العدالة والقانون

يعد شيوع العدالة وسيادة القانون شرطا أساسيا لممارسة الديمقراطية وضمان استمرارية التنمية. وهذا يعني بالضرورة وجود مؤسسات قضائية وتشريعية تعمل بفعالية، استنادا إلى مبادئ معترف بها عالميا، ومنها بصفة خاصة استقلال هيئة القضاء.

وفي هذا الصدد، **يوصي الفريق بأن تقوم اليونسكو بما يلي**:

(١) تقديم معونة تقنية للدول كي ترسخ نظامها القضائي على أساس مبدأ سيادة القانون؛

(٢) تيسير نشر المعلومات، والعمل عن طريق تقديم الدعم التقني، على تطبيق مبدأ عدم قابلية عزل القضاة، وإنشاء مؤسسات تضمن استقلال هيئة القضاء؛

(٣) تنمية أنشطة المنظمة في مجال تدريب المهنيين العاملين في مجال العدالة (من قضاة، ووسطاء، ومحامين، الخ.) وتدريب المشرعين؛

(٤) تشجيع اعتماد أساليب جيدة لإدارة شؤون الحكم بغية تأمين الإدارة الفعالة للشؤون العامة ومكافحة الفساد؛

(٥) تيسير إجراء البحوث المقارنة بشأن المؤسسات التي تسهل عدم تركيز السلطات وتتحاشى نشوء إقطاعيات محلية؛

(٦) دعم إعداد استراتيجيات وطنية وإقليمية ترمي إلى تنمية ثقافة قانونية قائمة على مبدأ أسبقية القانون؛

(٧) تشجيع الدول على إيلاء العدالة الأولوية اللازمة على صعيد الميزانية؛

(٨) الاضطلاع بسلسلة من الدراسات من أجل تحديد وفهم مختلف المؤسسات والعادات وأنواع السلوك التي تشكل التراث المشترك للبشرية بناء على هذه القيم العالمية، والتي تستند إليها حقوق الإنسان؛

(٩) الاستفادة من نتائج هذه الدراسات لإقامة جسور بين الممارسات العرفية أو التقليدية الخاصة بتسوية الخلافات من جهة، والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والعدالة من جهة أخرى؛

(١٠) التوصل إلى تعميم التثقيف في مجال العدالة سواء على مستوى النظام التعليمي أو على مستوى السكان، ولا سيما بإيضاح آليات وأساليب عمل العدالة، وحقوق الأفراد إزاء الجهاز القضائي؛ والتشجيع على إجراء الدراسات الميدانية بشأن تمتع الناس بالعدالة، ولا سيما منهم الفئات المحرومة، والنساء، والأميين.

باء – الدفاع الفعّال عن حقوق الإنسان

إن الإعمال الفعلي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية واحترام هذه الحقوق يعدان شرطين أساسيين لتعزيز التنمية الديمقراطية.

وإذ يدرك الفريق الأعمال التي سبق أن قامت بها اليونسكو في هذا المضمار، والاستنتاجات المستخلصة من التفكير والمناقشات التي جرت في إطار الاحتفال بمرور خمسين سنة على إعلان حقوق الإنسان، **فإنه يوصي بأن تضطلع اليونسكو بما يلي**:

(١) مواصلة وتكثيف عملها في ميادين البحث والترويج والتعليم في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات، وذلك في أوساط مختلف المهنيين والعاملين في المجال الاجتماعي المسؤولين عن تطبيق هذه الحقوق وحمايتها؛

(٢) مضاعفة أعداد كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلم، والتسامح، مع التركيز على العلاقات بين هذه المفاهيم الأربعة؛

(٣) دعم واستحداث أنشطة لإعلام السكان وتوعيتهم بشأن حقوقهم الأساسية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتاريخية لمختلف الدول.

جيم – تنمية وسائل إعلام حرة ومسؤولة

إن ما يجعل حرية واستقلال الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أمرين لا غنى عنهما لقيام الديمقراطية بصورة مستديمة هو أنهما يتيحان التعبير عن مختلف وجهات النظر، ونشر المعلومات، والمناقشات المفتوحة حول الشؤون العامة.

غير أنه ينبغي لهذه الصحافة ولوسائل الإعلام هذه أن تتصرف تصرفا مسؤولا، لأن تكاثر صحف الفضائح والإعلانات الصارخة يزعزع مصداقية المعلومات ويؤدي إلى فقدان اهتمام الجمهور بالشؤون العامة.

وفي هذا الصدد، **يوصي الفريق اليونسكو بالقيام بما يلي**:

(١) مواصلة برامجها الرامية إلى دعم تنمية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمسؤولة، وخصوصاً عن طريق تدريب الصحافيين ومقدمي البرامج؛

(٢) تأمين نشر واسع النطاق لأعمالها الحالية والمقبلة عن ضرورة الترابط بين الحرية والاستقلال والسلوك المسؤول من جانب الصحافة ووسائل الإعلام الجديدة، ولا سيما الانترنيت؛

(٣) تيسير اعتماد إجراءات قانونية تتحاشى إنزال عقوبات الحرمان من الحرية والسجن بسبب جنايات الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية؛

(٤) تقديم دعم تقني لإنشاء مؤسسات مثل مجالس الإعلام المستقلة، بغية مراقبة الصحافة ووسائل الإعلام الجديدة فيما يتعلق بالدعارة والوساطة في شؤون البغاء؛

(٥) مناهضة أي خلط بين الإعلام والدعاية، والتأكيد مجددا على المسؤولية الجماعية للقائمين على وسائل الإعلام فيما يتعلق بأخلاقيات السلوك المهني.

الشروط الاجتماعية الاقتصادية للتنمية الديمقراطية

ألف– القضاء على الفقر والاستبعاد

يعد الفقر المدقع عائقا كبيرا أمام الديمقراطية. ذلك أن السعي المتواصل لتأمين ضروريات الحياة، والكفاح المستمر للتغلب على المحن المرتبطة بالفقر، والجوع، والأمراض، وأنواع العنف، لا يسمحان أبدا بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، حتى ولو على المستوى المحلي أو الجماعي المحدود. ولن يمكن القضاء على الاستبعاد من الحياة السياسية والاجتماعية، الذي يصيب الفئات المهمشة، إلا بالقضاء التدريجي على الفقر، وبالمشاركة المستمرة في حياة المجتمع المحلي، وبفضل قدرة الأفراد والجماعات على معرفة حقوقهم والتأثير في القرارات المتعلقة بهم.

وفي هذا الصدد، **يوصي الفريق اليونسكو بالقيام بما يلي**:

(١) دعم برامج التدريب الشعبي بالتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛

(٢) تنظيم حملة لتوعية أصحاب القرار السياسي والاقتصادي، بشأن مسؤولياتهم وجدوى هذه البرامج؛

(٣) إعداد دراسة شاملة عن الاستبعاد والتهميش، مع تحديد أسبابهما في مختلف الظروف، انطلاقا من مؤشرات كمية ونوعية، واستنادا إلى تجارب ناجحة مماثلة؛

(٤) إعداد برامج لتدريب القادة والمديرين، ومواصلة برنامج المنظمة الخاص بالتدريب المهني والتقني؛

(٥) إجراء دراسات بشأن تأثير الشروط المرتبطة بالمساعدة الدولية والنتائج السلبية للعقوبات، على التنمية الديمقراطية.

باء – نشر ثقافة ديمقراطية

إن ممارسة الديمقراطية تتوقف على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء مجتمع ما في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، كما تتوقف على موقف فكري واستعداد للتسامح واحترام الآخرين، وتستند إلى استعداد عام لقبول التباين في الرأي والاختلافات. ويعد قيام ثقافة ديمقراطية حقيقية شرطاً ضرورياً لتعزيز الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبناء عليه، فإن الفريق يوصي اليونسكو بالقيام بما يلي:

(١) تعزيز نشاط المنظمة في مجال تنمية القدرات الذاتية وإنشاء المؤسسات الملائمة على الصعيد المحلي، بما يتيح للأفراد والجماعات أن يؤثروا بصورة أكثر مباشرة في القرارات التي تهمهم؛

(٢) دعم أشكال جديدة من الشراكة داخل المجتمع المدني، تضم أطرافاً فاعلة اجتماعية متنوعة على مختلف مستويات اتخاذ القرار؛

(٣) الإسهام في وضع استراتيجيات وطنية للنهوض بالثقافة الديمقراطية، عن طريق التعليم ووسائل الإعلام الجماهيري، ولا سيما في أوساط الشباب؛

(٤) إعداد ونشر مواد إعلامية وتربوية، لا سيما بواسطة التقنيات الجديدة للمعلومات، توجه لأصحاب القرار والأشخاص الذين يضطلعون بمسؤوليات اجتماعية؛

(٥) حفز المناقشات والتفكير في مسألة إضفاء الطابع الديمقراطي على العولمة؛

(٦) مواصلة نشاط المنظمة في مجال التفكير في مفهوم "الثقافة الديمقراطية" ذاته وفي تطويره ؛

جيم – تعبئة الأطراف الفاعلة غير الحكومية

تعد أهمية دور الأطراف الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير الحكومية فيما يتعلق بالتنمية الديمقراطية ظاهرة جديدة. فبإمكان هذه الهيئات وهيئات المجتمع المدني أن تضطلع على الصعيدين الوطني والدولي بدور فعّال في تعزيز التنمية وإعطائها بعداً أكثر إنسانية.

وعليه، فإن الفريق يوصي اليونسكو بالقيام بما يلي:

(١) رسم استراتيجيات لدعم المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية، بغية تشجيع المشاركة المنظمة لأكبر عدد من الناس في حياة المجتمع، الأمر الذي ييسر مراقبتهم للمؤسسات السياسية والإدارية؛

(٢) الاستمرار في إطار استراتيجيات العمل، في التعاون مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية باعتبارها أطرافا شريكة وعاملا مضاعفا لنشاط اليونسكو، ومصدرا لمبادرات جديدة؛

(٣) العمل على تعزيز مسؤوليات المنظمات غير الحكومية، وتشجيع الشفافية في العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والدول؛

(٤) دعم تنمية منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تيسير المشاركة الديمقراطية للسكان في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية؛

(٥) دراسة إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية؛

(٦) مواصلة وتطوير تعاون المنظمة مع البرلمانيين والمنظمات التي تمثلهم، نظرا للدور الأساسي الذي يؤدونه في ممارسة الحقوق الديمقراطية وفي رسم السياسات الإنمائية.

الخاتمة

لقد سعى الفريق، سواء في مداولاته أو في توصياته، إلى الإحاطة بالتحديات الرئيسية التي يتعين أن تتصدى لها البشرية في مستهل هذا القرن، تمهيداً لولوج الطريق المؤدي إلى تنمية مستدامة وديمقراطية. بيد أن الفريق لا يدعي في ذلك أنه أحاط بكل الجوانب، وإنما يود أن تصبح المسائل التي تطرّق إليها، موضوعاً لدراسات أعمق.

ولذلك فإنه يعرب عن أمله في أن تتمكن اليونسكو من مواصلة هذه الأعمال وتطويرها. كما أن الدراسة المفصلة لبعض الموضوعات التي تناولتها المناقشات يمكن أن تصبح مادة لمطبوعات تنشرها اليونسكو لتثري بها المناقشات التي لا شك أنها ستستمر لوقت طويل.

الملاحق

جدول أعمال الاجتماعات

الاجتماع الأول – ٤ – ٥ مايو/أيار ١٩٩٨

١ – الروابط بين الديمقراطية والتنمية

هل الديمقراطية شرط مسبق لتحقيق التنمية؟ أي نوع من التنظيم السياسي يؤدي أكثر من غيره إلى التنمية؟

- العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؛
- العوامل المشجعة للديمقراطية والتنمية؛
- دور الأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية؛
- دور الأطراف الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني.

٢ – العولمة والمجتمع الدولي

كيف تؤثر العولمة في الدول الديمقراطية؟ كيف يمكن تيسير التنمية في ظل العولمة؟

- تأثير العولمة في الديمقراطية والتنمية؛
- الأطراف الفاعلة عبر الوطنية والديمقراطية؛
- الديمقراطية والتنمية؛
- الديمقراطية على الصعيد الدولي: إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وعبر الوطنية.

قائمة الأسئلة

الديمقراطية والتنمية

- لماذا نشأ الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية في هذا الوقت بالذات؟
- لماذا كان يُعتقد في الماضي أن البلدان النامية لم تكن مستعدة للديمقراطية، وأن عليها أن تحقق الكثير من التقدم على الجبهة الاقتصادية قبل أن تنجح فيها الديمقراطية؟

- لماذا يجري حث الأنظمة الاستبدادية حالياً على التغيير، في حين أنها كانت مقبولة فيما مضى؟
- هل هناك علاقة سببية بين الديمقراطية والتنمية؟
- هل يحفز اقتصاد السوق النشاط السياسي ويشجع الديمقراطية؟
- هل الديمقراطية ضرورية لاقتصاد السوق، وليست فقط أمراً مرغوباً فيه؟ وبالعكس، هل يمكن أن تكون عائقاً للنمو الاقتصادي؟
- هل الديمقراطية هي أساساً نتيجة فرعية للتنمية؟
- ما هو الأهم في وضع يعقب النزاع: الديمقراطية أم التنمية؟
- ما هو الأهم في وضع يعقب سقوط السلطة الاستبدادية، الديمقراطية أم التنمية؟
- ما هو تأثير التمييز بين الجنسين في الديمقراطية وفي التنمية؟
- لو طلب من مزارع فقير أو عامل عاطل عن العمل أن يختار بين الديمقراطية والتنمية، ماذا سيكون جوابه؟

الديمقراطية والتنمية والعلاقات الدولية

- هل العولمة هي دليل على نهاية الديمقراطية؟
- ما هو مستقبل الديمقراطية الآن بعد أن بات نفوذ بعض أقوى القوى الاجتماعية السياسية في العالم يتجاوز حدود الدولة القومية؟
- كيف يمكن حل مشكلات عالمية، مثل مشكلات البيئة والإجرام على الصعيد الدولي، في إطار الديمقراطية؟
- لماذا لم تسفر الزيادة في عدد الدول الديمقراطية عن زيادة مناظرة لها في الديمقراطية فيما بين الدول؟
- كيف يمكن تفسير إحجام الأنظمة الديمقراطية عن توسيع نطاق نموذجها في الحكم كي يشمل العلاقات بين الدول؟
- لماذا اعتبرت النظرية السياسية أن الديمقراطية نموذج للحكم لا يمكن تطبيقه إلا داخل حدود الدولة الواحدة؟
- هل تقوم العلاقات الدولية على أساس المبادئ الديمقراطية إذا أصبحت جميع الدول ديمقراطية؟
- هل يمكن لدولة ما أن تكون كاملة الديمقراطية في عالم غير ديمقراطي؟
- هل تتسم العلاقات بين الأنظمة الديمقراطية بقدر من السلام أكبر مما تتسم به علاقاتها مع الأنظمة الاستبدادية؟

- لو أصبحت جميع الدول ديمقراطية، ألن تكون هناك حروب بعد ذلك؟
- هل يتوقف السلام الدولي على التزايد التدريجي لعدد الدول الديمقراطية وعلى تحقيق الديمقراطية على صعيد المجتمع الدولي؟
- ما هو تأثير وجود دول غير ديمقراطية في النظام الدولي على الدول الديمقراطية؟
- هل تشجع عولمة القضايا الداخلية الحلول الاستبدادية بدلا من الحلول الديمقراطية؟

الاجتماع الثاني – ٨ – ٩ فبراير/شباط ١٩٩٩

١ – معوقات الديمقراطية والتنمية

حدد الفريق مجموعة من العوائق والتهديدات بالنسبة للديمقراطية والتنمية، كما حدد الوسائل التي يمكن استخدامها للتغلب عليها. فكيف يمكن أن تساعد اليونسكو في تنمية هذه الوسائل بمزيد من الفعالية؟

١ – أنواع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي:
- كيف يمكن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة؟
- ما هي التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تشجع الديمقراطية والتنمية معا؟

٢ – الانغلاق على الذات:
- كيف ينبغي أن نكافح الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والتمييز الناجمين عن التطرف؟
- كيف ينبغي أن نكافح التطرف ذاته؟

٣ – الافتقار إلى العدالة:
- ما هي التدابير التي ينبغي تشجيعها من أجل تعزيز سيادة القانون؟

٤ – نقص التعليم:
- كيف يمكن معالجة القصور في إمكانيات الانتفاع بالتعليم النظامي؟

٢ – ثقافة الديمقراطية

رأى الفريق أن الديمقراطية الحقة تتجاوز حدود الإطار المؤسسي البحت وتستند إلى حالة ذهنية وموقف قائم على التسامح واحترام الآخرين، الأمر الذي يشجع التعددية وتوازن السلطة عن طريق التأكيد على ضرورة مشاركة المواطنين. وفي هذا الصدد، استرعى أعضاء اللجنة الانتباه إلى أهمية إقامة ثقافة ديمقراطية وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – ما هي العناصر التي تشكل سمات ثقافة ديمقراطية؟

٢ – ما هي العوامل التي تشجع أو تحول دون قيام ثقافة ديمقراطية؟

٣ – كيف يمكن تشجيع المجتمع على اعتماد مبادئ الديمقراطية؟

٣ – كيف يمكن أن توجّه اليونسكو برامجها من أجل تشجيع ما يلي:

١ – المشاركة

٢ – التعددية

٣ – تعزيز المؤسسات الديمقراطية

٤ – تحقيق اللامركزية

٥ – تنمية المجتمع المدني

الاجتماع الثالث – ٣ – ٤ أبريل/نيسان ١٩٩٩

١ – التنمية الديمقراطية ومسألة العقوبات الاقتصادية

٢ – المعونة الدولية والتنمية الديمقراطية

٣ – تحقيق اللامركزية، والتنمية الديمقراطية

٤ – الأقليات والتنمية الديمقراطية

٥ – سيادة القانون، والتنمية

٦ – المناقشة العامة للتوصيات المقدمة إلى المدير العام لليونسكو

أعضاء الفريق الدولي

روبير بادينتير (فرنسا). عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، ورئيس محكمة المصالحة والتحكيم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وأستاذ فخري في جامعة باريس ١ (بانتيون – السوربون)، ووزير العدل (١٩٨١–١٩٨٦).

محمد بنونة (المغرب). سفير وممثل دائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، وعضو هيئة القضاة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي (١٩٩٨–٢٠٠١).

سمو الأميرة بسمة بنت طلال (الأردن). رئيسة الصندوق الملكي الهاشمي للتنمية البشرية، ومؤسِّسة ورئيسة اللجنة الوطنية الأردنية للنساء.

بطرس بطرس غالي (مصر). رئيس الفريق الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة (١٩٩٢–١٩٩٦)، والأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية (١٩٩٧–٢٠٠٢)، ودبلوماسي ورجل قانون ومثقف.

محمد شرفي (تونس). أستاذ فخري في القانون في جامعة تونس، والرئيس السابق للعصبة التونسية لحقوق الإنسان، ووزير سابق للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

بيير كورنيون (فرنسا). أمين عام فخري وأمين عام سابق للاتحاد البرلماني الدولي (١٩٨٧–١٩٩٨)، واختصاصي في الدبلوماسية البرلمانية والقانون البرلماني المقارن.

روسيسكا دارسي دي أوليفييرا (البرازيل). أستاذة في جامعة ريو دي جانيرو الكاثوليكية، ورئيسة مركز النهوض بالقيادة النسائية بريو دي جانيرو، ورئيسة سابقة للمجلس الوطني لحقوق المرأة في البرازيل.

ماراك غولدنغ (المملكة المتحدة). مدير كلية سانت أنطوني بأكسفورد، وعمل في السلك الدبلوماسي البريطاني (١٩٥٩–١٩٨٥)، وكان الأمين العام المساعد في الأمم المتحدة لحفظ السلام (١٩٨٦–١٩٩٣) وللشؤون السياسية (١٩٩٣–١٩٩٧).

غوو جيادينغ (جمهورية الصين الشعبية). النائب التنفيذي لرئيس اللجنة الوطنية الصينية للتعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهادي، وعمل في وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية (١٩٥٢–١٩٩٧).

هان سونغ – جو (جمهورية كوريا). رئيس جامعة كوريا، وأستاذ العلوم السياسية، ومدير معهد إلمين للعلاقات الدولية بجامعة كوريا، وعمل في وزارة الخارجية في جمهورية كوريا (١٩٩٣–١٩٩٤).

عابد حسين (الهند). أستاذ فخري بالمعهد الهندي للتجارة الخارجية، وكان موظفاً إدارياً في الخدمة العامة الهندية، وأميناً سابقاً لإدارة التجارة في الهند، وسفيراً سابقاً، ونائباً سابقاً لرئيس مؤسسة راجيف غاندي.

عطية عناية الله (باكستان). وزيرة سابقة لتنمية شؤون المرأة ورفاه السكان، ورئيسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (١٩٩٥–١٩٩٩).

كيبا امباي (السنغال). أول رئيس فخري للمحكمة العليا في السنغال، ونائب سابق لرئيس محكمة العدل الدولية (١٩٨٢–١٩٩١)، ونائب سابق لرئيس مجلس أمناء أكاديمية القانون الدولي في لاهاي.

هيساشي أوادا (اليابان). رئيس معهد اليابان للشؤون الدولية، وأستاذ في القانون الدولي والتنظيم بجامعة واسيدا، ومستشار رئيسي لرئيس البنك الدولي، وقد التحق بوزارة الخارجية اليابانية في عام ١٩٥٥.

بروس روسيت (الولايات المتحدة الأمريكية). أستاذ كرسي "دين أتشسون" الجامعي للعلاقات الدولية ومدير دراسات الأمم المتحدة في جامعة ييل، ومحرر في مجلة Journal of Conflict resolution (حل النزاعات).

نيكولاس فالتيكوس (اليونان). عضو أكاديمية أثينا، ومراسل معهد فرنسا؛ وعمل في مكتب العمل الدولي (١٩٤٩–١٩٨١)، وهو أمين عام سابق لمعهد القانون الدولي.

أليكسي فاسيلييف (الاتحاد الروسي). مدير معهد الدراسات الافريقية والعربية بأكاديمية العلوم، ورئيس مركز دراسات الحضارة والدراسات الإقليمية بأكاديمية العلوم.